

قضية

رغم أن عمر الحديث عن مرحلة «ما بعد (محمود) عباس»، يزيد فلسطينياً وإسرائيلياً وإقليمياً عن ثلاث سنوات، فإنه عاد اليوم ليكون حديث الساعة. بعد خضوم «أبو مازن» لجراحة القلب المفتوح، وتخصيص الجيش الإسرائيلي وحدة لمتابعة اليوم الذي يلي «رحيل» الرجل، وسط حملة يشنها محمد دحلان بدعم من «رباعية عربية» مستجدة، والاشتباكات المتواصلة في مخيمات الضفة، تبحث الحلقة الأولى من هذه القضية تأثيرات «ما بعد أبو مازن» في كل من السلطة وحركة «فتح»

«ما بعد عباس» [1]:

احتمالات انهيار السلطة وتفكك «فتح»

عبد الرحمن نصار

لا تعود المخاطر المتوقعة لمرحلة ما بعد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى كاريزما يمتلكها وشخصية قيادية سيمتد غيابها أثراً كبيراً، بالنظر إلى غياب الالتفاف الشعبي حوله مقارنة بما كان يحيط بسلفه ياسر عرفات، بل توجد أسباب موضوعية تتعلق بالنهج الذي سبّر به عباس السلطة، وهو نهج سبّب تحولات جذرية كبيرة فيها، بعدما أمسك بزمام الأمور واحداً ونحى أدوار شخصيات عدة، ليحصل على حكم الرجل الأوحده.

الإسرائيليون، بصفتهم الطرف الأقوى - قوة الاحتلال، لا يخلطون من التصريح علناً بمرحلة «ما بعد

يعيش عباس حالة شك جعلته يحارب حتى حلفاءه ويفصل بعضهم

عباس» ووضع السيناريوهات التي يمكن العمل بها بعدما تنتهي «نعمة الوضع القائم» التي استفادوا منها كثيراً. وعباس نفسه يعيش حالة كبيرة من الشك في من حوله جعلته يحارب ويفصل عدداً منهم. أما «حماس» - القوة المنافسة والصاعدة، فإنها لا تظهر أمارات انتظارها لتحقيق هذا السيناريو لاعتبارات شعبية ودينية، لكنها هي الأخرى، كما خصم عباس اللدود من داخل «فتح» محمد دحلان، بانتظار التغيير اللاحق لـ «رحيل» عباس. وقد يضعان (معاً أو بصورة منفصلة

ومتلاقية المصالح) رهاناً كبيراً على الريح في هذه المرحلة المقبلة، ما دام عباس لن يغير نفسه أو نهجه، كما فعل عرفات، الذي واجه أيامه الأخيرة بالحصار وبالحرث داخل مقر المقاطعة في رام الله.

المجمع عليه في كل الأحوال، أن «الوضع القائم» (ستاتيكو نتناهو)، الذي ربح منه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لأعوام طويلة، لن يبقى قائماً، خاصة أن إخراج مروان البرغوثي من السجن ليصير في يوم وليلة رئيساً للسلطة أو لـ «فتح»، أو إسقاط محمد دحلان بـ «الباراشوت العربي»، وحتى فرض أحد من رجالات السلطة السياسيين أو الأمنيين، في موقع الرئاسة، كلها لن تكون محل رضا فلسطيني.

ومرحلة ما بعد عباس، ليست بحق إسرائيلياً فحسب، بالمناسبة، بل طرح ويُطرح الأمر في الولايات المتحدة ودول أوروبية وأخرى عربية. على المستوى الفلسطيني الداخلي، أو الصعيد الخارجي، كان الرهان منذ ثلاث سنوات بالضبط موضوعاً على صحة عباس ومدى قدرته على تحفل تبعات العمل السياسي، ولكن هذا الافتراض لم يسر وفق ما توقع الباحثون، وقدر للرجل أن يعيش. ومن الناحية الشخصية، كان «أبو مازن» يستخدم التهديد بالتفخي كسلاح أخير، أو حتى استباقي لأي تغيير سياسي ممكن في المنطقة، لكنه اليوم لم يعد يستخدمه البتة. واللافت أنه رغم نتائج «الربيع العربي» في تغيير منظومات سياسية بكاملها، بقي الرجل راسخاً على رأس السلطة، برغم وجود دواعٍ داخلية كثيرة تحفز الشعب

التأثيرات في السلطة

من اللحظة الأولى، أوضح عباس لنفسه ولمن حوله أنه لن يعيد خطأ من سبقه، ولن يلعب بأكثر من ورقة، ولن يدعم شيئاً في السر ويقول غيره في العلن، ليتخذ بذلك مساراً واحداً في التعامل مع إسرائيل، هو المفاوضات. بالتوازي مع ذلك، صنع «أبو مازن» من «حماس» خصماً يرقى إلى مستوى «الكيان البديل للسلطة»، ووضع نفسه كصمام أمان لبقاء السلطة مقابل «حماس»، واستنفر كل طاقاته لشرح أمر واحد لعناصر الأمن الجدد في الضفة (من بعد عملية السور الوافي 2002)، هو أن إهمال محاربة «حماس» في الضفة، حتى لو كانت تقاوم إسرائيل - يعني تكرار تجربة غزة (السيطرة العسكرية)؛ مع أنه هو نفسه الذي أعلن حالة الطوارئ في القطاع، بعدما تأكد من سقوط كل المواقع العسكرية في القطاع صيف 2007:

بالتريقة نفسها، اتقن لعبة صنع الأعداء داخل السلطة نفسها، وثانياً مع الفصائل المشاركة في «منظمة

التحرير»، ليقول للجميع إن مفاتيح القرار بيده، وبغيابه سوف تنشب معركة حامية على تنازع هذه المفاتيح: رئاسة السلطة، و«منظمة التحرير»، وحركة «فتح»، والقيادة العليا لقوات الأمن، وغيرها. أما وسائل الإعلام ومراكز الدراسات، فانشغلت في خلال السنوات الماضية، في بحث السير الذاتية لأسماء تمثل بديلاً أو عدواً منافساً لرئيس السلطة، عارضة علاقاتهم بالدول التي تدعمهم، لكن، من ناحية عملية، يتبين أن كل تلك الدول لا يمكن أن تقرر في هذا الأمر وحدها، لأن التأثير الأساسي يخضع لإسرائيل، التي تصوغ بقراراتها شكل السلطة ودورها، وما تفعله تلك الدول ليس إلا تحفيزاً لإسرائيل على تبني خيار ما، أو لعباً بالوقت من أجل مصالح معينة تربدها من السلطة كاسلوب ابتزازي مثلاً.

لتأثيرات في «فتح»

بذلك، ستكون السلطة أولى «ضحايا» غياب عباس، ولن يحفظ تماسكها سوى تماسك «فتح» أولاً، وثانياً

كل الدول لا يمكن أن تقرر في خليفة عباس وحدها لأن التأثير الأساسي يخضع لإسرائيل (أي بي إيه)



القضاء يمنح أبو مازن رفع الحصانة... ومعبّر رفح مفتوح لمؤتمر



تدريبات لمقاومين فلسطينيين في إحدى المنارات في غزة (أي بي إيه)

أعلنت المحكمة الدستورية الفلسطينية، يوم أمس، أن رئيس السلطة محمود عباس، يملك الصلاحية لرفع الحصانة البرلمانية عن أي عضو في المجلس التشريعي، وذلك في غير أدوار انعقاد المجلس. وبهذا الحكم يكون ما فعله عباس عام 2012 من رفع الحصانة عن القيادي الفتحاوي المفضول وعضو المجلس التشريعي محمد دحلان، قانونياً. وأوضحت المحكمة، كما نقلت عنها وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية «وفا»، أن «القرار الصادر بتاريخ 3 يناير/كانون الثاني 2012، المتضمن رفع الحصانة عن عضو المجلس محمد دحلان، قد صدر وفقاً للأصول والصلاحيات المخولة للرئيس، بموجب القانون»، أي بأثر رجعي.

جزءاً من ذلك، اعترض النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني (عن حركة «حماس»)، أحمد بحر، على قرار المحكمة الدستورية بشأن حصانة النواب، قائلاً إنه «مخالف لأبسط القواعد الدستورية، وهو باطل لصدوره عن محكمة شكلت بقرار باطل». ورأى بحر أن «قرار المحكمة للدستورية في رام الله يحتاج إلى وقفة جادة من كافة الكتل والقوائم البرلمانية لوضع حد لنهج الدكتاتورية الذي يمارسه محمود عباس بحق شعبنا ومجلسه التشريعي».

في سياق متصل، فتحت السلطات المصرية، أمس، معبر رفح الحدودي «استثنائياً» ليوم واحد فقط، لسفر وفد مكون من رجال أعمال واقتصاديين، سيشاركون في مؤتمر ينظمه مركز أبحاث مصري. والوفد الاقتصادي المكون من 110 أشخاص، سيعود من المعبر نفسه، الذي سيفتح الخميس المقبل خصيصاً له، بعدما يكون أعضاءه قد شاركوا في ثاني مؤتمر كبير يعقده دحلان في مصر، رغم دفاع الأخير ومن حوله عن طبيعة هذه

بنيص على «دفع الدية لعائلة الشهيد صقر إسمايل عنبر»، تساؤل الشارع الفلسطيني، عن هذا الاتفاق، وهل هو

أثار توصل «كتائب الشهيد عز الدين القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، إلى اتفاق صلح وتراضٍ

المؤتمرات بأنها لنقاش الواقع الفلسطيني عموماً. من جهة أخرى (غزة، معاذ العمور)